

**الى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

**الشروط التعجيزية لتسوية الوضعية القانونية للعمال
المنحدرين من دول جنوب إفريقيا ودول جنوب الصحراء**

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم،

تعتمد مسطرة تسوية الوضعية القانونية للعمال الأجانب، ولا سيما المنحدرين من دول جنوب إفريقيا ودول جنوب الصحراء، على مجموعة من الشروط التي تُعتبر في الممارسة تعجيزية وغير متلائمة مع واقع هذه الفئة، خاصة ما يتعلق بوثائق الشغل، وعقود العمل، والتصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، رغم أن عدداً مهماً منهم يشتغلون فعلياً في قطاعات حيوية وبشكل مستمر داخل التراب الوطني.

ويترتب عن هذه الشروط الصارمة إقصاء شريحة واسعة من العمال من إمكانية تسوية وضعيتهم القانونية، مما يدفعهم إلى الاستمرار في وضعية غير قانونية، وهو ما يحدّ من استفادتهم من الحقوق الأساسية المرتبطة بالعمل اللائق، ويؤدي إلى هشاشة اجتماعية ومهنية، فضلاً عن انعكاساته السلبية على تنظيم سوق الشغل، والمراقبة الإدارية، واحترام التشريعات الوطنية الجاري بها العمل.

وإذ نؤكد أن المملكة المغربية اعتمدت سياسة هجرة ذات بعد إنساني وحقوقى، تحرص على الإدماج واحترام الكرامة الإنسانية، فإن الواقع الحالي لهذه المساطر يثير تساؤلات حول مدى ملاءمتها مع هذه التوجهات، وحول نجاعة المقاربة المعتمدة في تدبير ملف العمال المهاجرين.

وعليه، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الأسس التي تعتمدوها وزارتك في تحديد شروط تسوية الوضعية القانونية للعمال الأجانب؟ وماهي مبررات الإبقاء على شروط لا يقدر عدد كبير من العمال المهاجرين على تلبيةها رغم اندماجهم الفعلي في سوق الشغل؟ وهل تعتمدون مراجعة هذه الشروط واعتماد مساطر أكثر مرونة تراعي خصوصية أوضاع العمال المنحدرين من دول جنوب إفريقيا ودول جنوب الصحراء؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك لتفادي تفاقم عدد العمال في وضعية غير قانونية، وضمان إدماجهم في إطار يحترم القانون وحقوق الإنسان؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مريم وحساة